دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	جودة العملية التعليمية وحوكمة المعلوماتية فى مجال البحث العلمى
المصدر:	العلوم التربوية
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الدراسات العليا للتربية
المؤلف الرئيسي:	الدويك، عبدالغفار عفيفى
المجلد/العدد:	مج23, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يوليو
الصفحات:	347 - 389
رقم MD:	771745
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الجودة الشاملة، إدارة الجودة الشاملة، الحوكمة، جودة التعليم، حوكمة المعلوماتية، حوكمة البحث العلمى، البحث العلمى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/771745

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جودة العملية التعليمية وحوكمة المعلوماتية

في مجال البحث العلمي

إعداد

د/ عبد الغفار عفيفي الدويك

جودة العملية التعليمية وحوكمة المعلوماتية في مجال البحث العلمي

د/ عبد الغفار عفيفي الدويك

المقدمة

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من الأحداث المتلاحقة أحدثت تغيرات كثيرة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتركت بصماتها على كثير من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي انعكست بدورها على البحث العلمي، وجعلت التغيير للارتقاء بالتعليم أمراً ضرورياً للبقاء، وفرضت الاهتمام بالمواصفات والشروط التي يتم بمقتضاها الحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي للجودة. (زايد، ٢٠١٠، ص ص ٢١-٢٢)

أدى ذلك إلى ظهور توجه قوى يرمى إلى السعي الجاد للارتقاء بكفاءة النظام التعليمي على المستوى (قبل الجامعي، والجامعي، والتعليم العالي والبحث العلمي)، من خلال تحسين الجودة الشاملة لمخرجات النظام التعليمي، وضبط تلك الجودة باستخدام معايير ونظم الجودة الشاملة المختلفة (حسان، ١٩٩٤، ص٢٥).

لقد أكد إعلان بيروت للتعليم العالي في الدول العربية أهمية جودة مخرجات التعليم، وطلب من "جميع أنظمة ومؤسسات التعليم أن تعطي الأولوية لضمان جودة البرامج والتدريس والمخرجات والإجراءات والمقاييس اللازمة لضمان النوعية، لكي تتمشى مع المتطلبات العالمية دون الإخلال بالخصوصية لكل قطر أو مؤسسة أو برنامج. (مور، ١٩٩١، ص ص ٢٨-٣١)

تتسم الألفية الثالثة بنمو غير مسبوق في دور العلم والمعرفة، وحدوث طفرة في استخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات إذ يتسارع في عالمنا المعاصر تراكم المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية بمعدلات هائلة نتيجة للزيادة الكبيرة في استخدامات الحاسبات والنظم المعلومات ووسائل الاتصال، وقد انعكس ذلك على الكم الهائل للمعلومات، في مجالات نشاط البحث العلمي والرسائل العلمية.

إن دور البحث العلمي لا يقتصر فقط على خلق ابتكارات جديدة، بل إن جانباً مهماً منه يخصص لحل مشكلات تتعلق بالعمليات التنموية، وقد اتسمت الألفية الثالثة بتنامي دور العلم والمعرفة

والبحث والتطوير كأحد عوامل نجاح جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي والتنمية التكنولوجية.

أولاً- الإطار النظري للدراسة:

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من الأحداث المتلاحقة أهمها التوسع في استخدامات المعلوماتية كنتاج لثورة المعلوماتية التي أحدثت تغيرات جمة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والعلمية، وتركت بصماتها على البحث العلمي، وجعلت التغيير للارتقاء بالتعليم أمراً ضرورياً للتنمية المستدامة.

أدى ذلك إلى ظهور توجه قوي يرمي إلي السعي الجاد للارتقاء بكفاءة النظام التعليمي على المستويات (قبل الجامعي، والجامعي، والدراسات العليا)، من خلال تحسين أداء وجودة مخرجات العملية التعليمية.

وذلك في إطار ما جاء من أهداف ومحاور الملتقى العلمي، الذي يبحث في تجويد مخرجات الدراسات العليا وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الشامل.

يقترح الباحث موضوع دراسته عن:

جودة العملية التعليمية وحوكمة المعلوماتية في مجال البحث العلمي:

وهذا الموضوع يتوافق مع محور البحوث والدراسات وذلك من خلال تجويد الإشراف العلمي على الرسائل.

١- إشكالية وتساؤلات الدراسة:

وفى ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما كيفية حوكمة وضبط معايير جودة المعلوماتية في مجال البحث العلمي والدراسات العليا؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية أهمها:

أ- ما معايير الجودة الشاملة في البحث العلمي والدراسات العليا؟

ب- ما نماذج الجودة الشاملة التي يمكن تطبيقها على مستوي البحث العلمي والدراسات العليا؟

ت- كيف يمكن تطبيق قواعد حوكمة المعلوماتية في البحث العلمي والدراسات العليا؟

٢-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- رصد معايير الجودة الشاملة في البحث العلمي والدراسات العليا.

ب- سبر أغوار نماذج الجودة الشاملة التي يمكن تطبيقها على مستوى البحث العلمي والدراسات العليا.

ت- العمل على تطبيق قواعد حوكمة المعلوماتية في البحث العلمي والإشراف على الرسائل.

٣-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أنها تناقش ثوابت البحث العلمي بحثاً عن سبل لتطويرها من خلال تقييم الأداء والالتزام بقواعد ومعايير الجولة بهدف التأكد من تحقيق النظام التعليمي العالي لأهدافه الاستراتيجية من خلال تفعيل دور الحوكمة في مجال البحث العلمي والدراسات العليا.

٤-المفاهيم الأساسية والمفاهيم المرتبطة:

أ- مفهوم الجودة الشاملة: Total Quality (TQM)

لا جدال حول المفهوم النهائي للجودة الشاملة وهناك العديد من المفاهيم التي صاغتها مؤسسات ومراكز وعلماء منها: وزارة الدفاع الأمريكية/ معهد الجودة الفيدرالي/ المنظمة البريطانية للجودة/ جايولنسكي/ روبرت لروف سكاي/ لام/ جوسبان/ شوت/ أرثر/ أودجرز (غنيم، ٢٠٠٩. ص ص ٩٧-٩٨)، إلا أن هناك تعريفاً أجمع عليه أغلب العلماء: أن الجودة هي فلسفة أو خطوط عريضة ومبادئ تدل وترشد المنظمة بغية تحقيق التحسين وبحيث تعد مهمة أساسية لكل أفراد المنظمة للوصول لقيمة مضافة لتحقيق رضا لعملائها الداخليين والخارجيين من خلال تقديم ما يتوقعونه أو ما يفوق توقعاتهم (الحولي، ١٩٩٥. ص ص٧٢-٧٥)

التعريف الإجرائي لمفهوم (إدارة الجودة الشاملة): (هي التطوير المستمر للعمليات التعليمية (الإدارية/ والمنهجية/ والفنية /...) وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء وجودة البحث العلمي وتقليل الوقت لإنجازها بالاستغناء عن جميع المهام والوظائف عديمة الفائدة

وغير الضرورية للعميل / للمجتمع أو للعملية أو الناتج العلمي وذلك لتخفيض التكلفة / وزيادة الجهد العلمي ورفع مستوى الجودة مستندين في جميع مراحل التطوير إلى متطلبات المجتمع والتنمية).

إن الهدف الأساسي من تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية هو: تطوير الجودة للمنتج العلمي والخدمات البحثية مع إحراز تخفيض في التكاليف والإقلال من الوقت والجهد الضائع لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء (المجتمع). (محمود، ٢٠٠٩، ص ص ١٢)، ومن أهم فوائد تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة خلق بيئة تدعم وتحافظ على التطوير المستمر بغية تحسين نوعية المخرجات، مع زيادة الكفاءة بزيادة التعاون بين الإدارات وتشجيع العمل الجماعي. (زين الدين، ١٩٩٦، ص ٣٧).

ب- مفهوم الحوكمة: Governance

عرفت الحوكمة على أنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة أو المؤسسة. وبذلك فإنها تعني النظام أي وجود نظم، تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسؤولية". (شبكة الإعلام العربية) وتعتبر الجامعات من المؤسسات الرئيسية والحساسة التي يجب أن تكون السباقة في تطبيق متطلبات الحوكمة حيث إنها وجدت للبناء والتنمية وتخريج طلبة في القانون والحكم الرشيد، وتنشئة أجيال صالحة، ومنذ نشوء الجامعات في الضفة الغربية فترة السبعينيات من القرن الماضي، بدأت تظهر بعض ملامح النشاط والحيوية في الاقتصاد، حيث إن الجامعات لها علاقاتها التبادلية مع المجتمع. (الحملاوي، ١٩٩٥، ص ص ٤٧-٤٩). بالإضافة إلى تفعيل معايير الإفصاح والشفافية والعلانية والمحاسبة والقابلية للمساءلة.

ت- المعلوماتية: Informatics

والمعلوماتية خليط من المعلومات والتكنولوجيا، فمجالها يتضمن بنية وتركيب وخصائص المعلومات وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها وتقييمها وتوزيعها، كما يشمل نظم المعلومات وشبكات المعلومات وعمليات وأنشطة المعلومات التي تمثل الوسيط بين مصدر المعرفة والمستفيد منها، وتعتمد في ذلك على النظم العامة والتحكم الآلي واستخدام التكنولوجيا من أجل بيئة العمل الإنساني في كل جوانبها. (غيطاس، ٢٠٠٧، ص ص ٧٦-٧٩).

ث- البحث العلمي: Scientific Research

هو الوسيلة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، أو اكتشاف حقائق جديدة عن طريق المعلومات الدقيقة، كما أن البحث العلمي هو الطريقة الوحيدة للمعرفة حول العالم، وعبارة البحث العلمي مصطلح مترجم عن اللغة الإنجليزية (Scientific Research)، فالبحث العلمي يعتمد على الطريقة العلمية، والطريقة العلمية تعتمد على الأساليب المنظمة الموضوعة في الملاحظة وتسجيل المعلومات ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات. هي خطوات منظمة تهدف إلى الاكتشاف وترجمة الحقائق. هذا ينتج عنه فهم للأحداث والاتجاهات والنظريات ويعمل على وجود علم تطبيقي خلال القوانين والنظريات. كلمة بحث من الممكن أن تعرف على أنها مجموعة من المعلومات عن شيء محدد ودائماً تكون مرتبطة بالعلم وطرق العلم المختلفة). (زايد، مرجع سابق، ص٤٥).

والبحث العلمي إجرائياً هو أسلوب بحث يعتمد مشكلات مباشرة تواجه الباحث لإيجاد حل لهذه المشكلات، بمعني أدق الدراسة العلمية للعمليات والطرق المستخدمة في مجال العمل والحياة اليومية لزيادة فاعلية هذه الطرق واكتساب طرق جديدة أكثر ملاءمة.

ج- مفهوم الرسالة العلمية: Thesis

في اللغة العربية: الرسالة: وثيقة علمية مكتوبة، تقدم بحثا مبتكراً يقدمه الطالب الجامعي لنيل شهادة عالية من قبل الجامعة أو الهيئة العلمية التي ينتمي لها الباحث، حيث يعرض في هذه الوثيقة وجهة نظره والنمط الفكري الذي ينتمي إليه.

في اللاتينية Latin: المصطلح "Dissertation" يأتي في اليونانية بمعنى: "المسار path" الذي يعرض وجهة نظر جديدة ناتجة عن البحث؛ وتكون عادة شرطاً للحصول على درجة أكاديمية متقدمة، واستناداً إلى العرض السابق للمعنى اللفظي بالعربية واللاتينية، يستنتج أن الترجمة الأقرب تكون كالآتي: الرسالة تعني Dissertation، ومع ذلك يختلف استخدام هذه المصطلحات من دولة إلى أخرى؛ في بعض الدول/ الجامعات، فعادة ما يطلق المسمى "الرسالة Dissertation" على درجة الدكتوراه، وينعكس الاستخدام في دول أخرى؛ على سبيل المثال:

في جامعات المملكة المتحدة United Kingdom يستخدم المصطلح "الرسالة Dissertation"، غالبا، ليعبر عن المشروعات المقدمة كجزء من درجة الماجستير التدريسية Master's degree Taught، أو للحصول على شهادة جامعية مثل الليسانس أو البكالوريوس، وتقوم إدارات الكليات بتحديد معايير الرسالة Dissertation"، من حيث مواصفات العمل ومداه من الكلمات.

في الولايات المتحدة United States، في معظم الجامعات، يشير المصطلح "الرسالة Dissertation" إلى متطلبات التقديم للدكتوراه، وفي بعض برامج الدكتوراه يستخدم مصطلح "الرسالة Dissertation" ليشير إلى الجزء الأكبر من الوقت الدراسي الذي يقضيه الطالب في الدراسة (من عامين إلى ثلاثة أعوام)! (http://www.abahe.co.uk) .

ح- مفهوم الدراسات العليا: (Postgraduate Studies)

لا شك أن مفهوم الدراسات العليا لما بعد البكالوريوس أو الليسانس هدفه الجوهري التأهيل العلمي للكوادر البشرية التي تعمل في مختلف القطاعات الوطنية، وكذلك الكوادر البشرية الوافدة إلى مصر من مختلف بلدان الأمة العربية وبعض من بلاد العالم. والدراسات العليا هي العمود الفقري للجامعة أسهمت في تأهيل الكوادر المتتالية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأخرى وكذلك الكوادر التي أسهمت في تأسيس الكثير من الجامعات العربية والأفريقية ومنهم من عمل بالجامعات في أنحاء العالم وقد أفرزت منظومة الدراسات العليا أجيالا متخصصة في مختلف فروع العلم والمعرفة من كليات الجامعة ومعاهدها المختلفة.

خ- المعايير: Standards

وتعنى وجود أسس يتم بموجبها تقييم برمج التعليم، ومدى ملاءمتها للمستجدات العلمية والفكرية وهذه المعايير تمثل خطة عمل تسير عليها الجامعات في متابعة الجودة، وهي معايير قد تختلف من جامعة إلى أخرى ولكنها تلتقي في النهاية حول الأهداف التي تحددها وزارة التعليم العالي والجامعات التابعة لها.

وهذه المعايير يجب أن تكون واضحة ومحددة، ولضمان تطبيق هذه المعايير لابد من وجود تنسيق في تتابع هذه المعايير وتسلسلها، ومراجعتها من وقت إلى آخر.

د- تقييم الأداء: Performance evaluation

وردت عنه العديد من التعريفات التي تنظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها:

تعبر عن تقييم نشاط الوحدة (الاقتصادية / البحثية) في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة زمنية معينة ("عام دراسي معين) "وهي تهتم أولا بالتحقيق من بلوغ الأهداف المخططة، والمحددة مقدماً، وثانياً بقياس كفاءة الوحدة البحثية في استخدام المادة العلمية المتاحة سواء كانت مصادر/ دراسات. (مزهودة، ١٩٩٩، ص ٢٨).

وهي عبارة عن قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المطلوب تحقيقها، أو الممكن الوصول إليها حتى تكون صورة حية لما حدث ويحدث بالفعل، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء. (أبو. قحف، ١٩٩٢، ص ص ٦٠-٦٥).

- **التعريف الإجرائي**: هو خطوة رئيسة في عملية مراجعة ومراقبة ما تم إنجازه، أي تقييم الأداء الفعلي لمؤشرات محددة مقدماً والوقوف على المعوقات، وتحديد مواطن الضعف في العملية البحثية للبدء في وضع خطوات تصحيحية للأداء. وهو عملية اتخاذ قرار بناء على معلومات وإحصاءات لإعادة توجيه مسارات الأنشطة للمشروع (المؤسسة العلمية) وتسهم في تحقيق أهدافاً تدفع المجتمع قدماً إلى الأمام.

ثانياً–الجودة الشاملة في التعليم:

يعمل النظام التعليمي كأي نظام إنتاج آخر وفق استراتيجية معينة تراعى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالنظام، والبناء الثقافي السائد داخل النظام، والمناخ لتنظيمي والتقدم التقني والمصادر المادية والبشرية التي يوفرها النظام، وحاجات ورغبات مموليي النظام. وهناك العديد من رؤى العلماء حول هذه الرؤى. (درويش، ٢٠٠٢، ص ص ٨٧-٨٨).

مبادئ الجودة الشاملة:

أهمية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: تواجه المنظمات ومنها الجامعات ومراكز المعلومات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة موجة من التحديات متمثلة في انخفاض الإنتاجية، وزيادة التكاليف، ونقص الموارد المالية، وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف المنشودة، وكذلك تدني مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين. ومواجهة هذه التحديات والتغلب عليها أمر في غاية الأهمية،، لذلك كان لابد من التطبيق السليم والشامل لمفهوم إدارة الجودة لتحسين مستويات الجودة وتمكين المنظمة من التميز، بغض النظر عن الربح أو عدمه، كما تسعى الجامعات حالياً في جميع بلاد العالم إلى التجديد والتطوير والتحديث، بل إن رغبة المؤسسات والمرافق العامة لتحقيق جودة مخرجاتها لا تقل عن رغبة تلك المؤسسات الهادفة للربح، إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقه لم يعد يقتصر على المؤسسات والمنظمات التي تهدف للربح المادي فقط، بسبب تعدد المؤثرات وتنوعها في البيئة المحيطة. وتأخذ الجامعات بآليات متنوعة ومتعددة لتحقيق هذا التحول، وهناك سبعة مبادئ أساسية للجودة الشاملة نوجزها في الآتي: التركيز على العملاء /التحسين المستمر/ منع الأخطاء قبل حدوثها/ التركيز على العمليات كما يتم التركيز على النتائج/ تعبئة خبرات القوى العاملة بالمنظمة/ وأخيراً التغذية العكسية، ونتوقف هنا عند أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة وهي التغذية العكسية، حيث توفر للبحث العلمي والدراسات العليا التجديد والمراجعة، وزيادة فرص النجاح والإبداع لديها الذي هو الهدف الأصيل للبحث العلمي...

١- **نماذج الجودة الشاملة:** هناك نماذج لفعاليات تطبيق إدارة الجودة الشاملة والمعتمدة من الهيئات الوطنية والقومية لجودة التعليم.

(العلوي، ١٩٩٨، ص١٦)

النموذج الأول: نموذج همبر hamper وهو يلتزم بعناصر أهمها:

- التزام ومساندة القيادة / التخطيط والتجهيز / التعليم والتدريب / تشكيل فرق العمل /تصميم الجودة / البحث المستمر.

النموذج الثاني: نموذج victory-c لتطبيق المدخل وهي تعتمد على الأسس التالية:

- توضيح الرؤية التصورات / التركيز على تحقيق الإشباع لكل العملاء /بناء الالتزام وتغذية الدعم/ المشاركة الاجتماعية في عملية التحسين المستمر/توفير التعليم والتدريب /التحديد التدقيق لمسئولية العاملين / إقامة نظام عادل لمكافأة العاملين/ إقرار نظام لتحين المستمر.

النموذج الثالث: نموذج الجائزة الأوربية للجودة the European quality award model وهو يتطلب توفير (٩ عناصر) نجملهم في مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: هي العوامل المساعدة في تطبيق الجودة وهي: القيادة/ الاستراتيجيات/ الموارد/ إدارة الموارد/ العمليات المطلوبة

المجموعة الثاني: وهو عوامل النتائج المحققة وهي: رضا العملاء (الدارسون) /رضا العاملون (هيئة التدريس) /الأثر على المجتمع (تطور المجتمع) / نتائج الأعمال (البحث والتطوير). (محفوظ، ٢٠٠٤، ص ص ١٨-٢٠)

النموذج الرابع: النموذج الدائري لإدارة الجودة الشاملة:

the TQM wheel model

وهو النموذج الذي يمثل جهدا منظما من العناصر المختلفة وتركز على العميل والمنتج (أي المجتمع والبحث من خلال الباحث) وعناصرها تطرح ثلاثة تساؤلات هي: ماذا؟ ماذا يحتاج المجتمع؟ / كيف؟ لم يتم القيام به وتطبيقه؟ وهو شقان الأول للباحث المسئول العلمي.

والثاني المخطط وهو المسئول عن التنفيذ وعلى مستوي التخطيط الاستراتيجي نطرح الأسئلة التالية:

ماذا؟ احتياجات المجتمع للتخطيط الاستراتيجي لإحداث تطوير جوهري في الأداء التنظيمي خلال روح الابتكار والتجديد. من؟ من يتولى هذا العمل من جماعات البحث العلمي في المنظمة أو المنظومة التعليمية. كيف؟ من خلال منظومة العمل الإداري.

٢–معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

من أهم المعوقات التي تواجه عملية ممارسة الجودة:

مقاومة التغير بسبب الخوف من تأثيرات التغير عليهم/ عدم الإلمام بالأساليب الإحصائية لضبط الجودة/ توقع النتائج السريعة لفوائد تطبيق الجودة. /عدم وجود نظام فعال للاتصالات والتغذية العكسية/ عدم وجود انسجام بين فرق عمل الجودة في المستويات المختلفة/ التأخر في توصيل المعلومات عن الإنجازات التي تحققها فرق الجودة. (جورج، ١٩٩٨، ص ص ٢١-٢٣).

ثالثا– معايير الجودة الشاملة (نماذج نظرية):

١- معايير كروزبي: حدد فليب كروزبي Crosby أحد مستشاري الجودة على المستوى العالمي أربعة معايير لضمان الجودة الشاملة للتعليم تم تأسيسها وفقاً لمبادئ إدارة الجودة الشاملة (.T.Q.M).

٢- أ- التكيف مع متطلبات الجودة من خلال وضع تعريف محدد وواضح ومنسق للجودة.

ب- وصف نظام تحقيق الجودة على أنه الوقاية من الأخطاء بمنع حدوثها من خلال وضع معايير للأداء الجيد.

ت- منع حدوث الأخطاء من خلال ضمان الأداء الصحيح من المرة الأولي.

ث- تقويم الجودة من خلال قياس دقيق بناءً على المعايير الموضوعية والكيفية والكمية (Crosby .b., 1999 pp 32-35)

٣- معايير بلدرج طور مالكوم بلدرج M. Baldrige نظاماً لضبط الجودة في التعليم، وتم إقراره كمعيار قوي معترف به لضبط الجودة والتميز في الأداء بالمؤسسات التعليمية بالتعليم العام، وذلك حتى تتمكن المدارس من مواجهة المنافسة القاسية في ضوء الموارد المحدودة للنظام التعليمي ومطالب المستفيدين منه، ويعتمد نظام بلدرج لضبط جودة التعليم على (١١) قيمة أساسية توفر إطاراً متكاملاً للتطوير التعليمي وتتضمن (٢٨) معياراً ثانوياً لجودة التعليم وتندمج في (٧) مجموعات نعرضها على النحو التالي: (عبد الجواد، (٢٠٠٠).

- **القيادة (٩٠ نقطة)**: وتمثل الإدارة العليا ونظام القيادة والتنظيم، ومسؤولية المجتمع والمواطنة

- **المعلومات والتحليل (٧٥ نقطة) وتشمل:** إدارة المعلومات والبيانات والمقارنة بين المعلومات، وتحليل واستخدام مستويات التحصيل المدرسي.
- التخطيط الإجرائي والتخطيط الاستراتيجي (٧٥ نقطة) وتشمل: التطوير الاستراتيجي، وتنفيذ الاستراتيجيات.
- **إدارة وتطوير القوى البشرية (٥١٠ نقطة) وتشمل:** تقويم وتخطيط القوى العاملة، ونظام تشغيل الهيئة التدريسية، ونظام تطوير الهيئة التدريسية، والرضا المهني للهيئة التدريسية.
- **وتشمل:** تصميم النظام التربوي، والخدمات التعليمية، ودعمها، وتوصيلها، وتصميم البحوث التربوية، وتطوير إدارة تسجيل والتحاق الطلبة، والنظر إلى الإدارة التربوية كعمل اقتصادي.
- أداء المدارس ونتائج الطلبة (٢٣٠ نقطة) وتشمل: نتائج الطلبة، والمناخ المدرسي وتحسين المناخ المدرسي والنتائج، والأبحاث في مجال أداء المدارس، والنظر إلى أداء المدارس كعمل اقتصادي.
- رضا الطلبة وممولي النظام التربوي (٢٣٠ نقطة) وتشمل: حاجات الطلبة الحالية والمستقبلية، والعلاقة بين ممولي النظام التعليمي والإدارة التربوية، ورضاء الطلبة وممولي النظام التعليمي الحالي المتوقع، ومقارنته مع باقي المدارس أو النظم التربوية الأخرى.

٤– معايير التقويم الشامل:

التقويم الذاتي للمؤسسات التعليمية هو إجراء مهم لكفاءة أي مؤسسة وشرط رئيسي لعملية اعتمادها، وتقوم به المؤسسة ذاتياً وبشكل رسمي للوقوف على مواطن القوة ومواطن الضعف، وعلى الرغم من عدم توفر تفاصيل معينة على عملية التقويم الذاتي، إلا أن التقويم الشامل الذاتي لمؤسسات التعليم يستند إلى الافتراضات التالية (سعيد، ١٩٩٧، ص ١٤):

أ– أن التقويم الذاتي جزء أساسي من عمليات مؤسسات التعليم.

ب– أن التقويم الذاتي في مؤسسات التعليم يتم بطرق مختلفة، وبفئات متعددة من الأفراد.

ج– أن الهدف العام من التقويم الذاتي هو التطوير والتحسن الأكاديمي.

د– أن الكفاءة أو الجودة الأكاديمية من المفاهيم التي يمكن تحديدها وقياسها.

هـ– أن كفاءة المؤسسة التعليمية تتكون من مجموعة عناصر متشابكة ومعتمدة على بعضها البعض.

وتستند عملية التقويم الذاتي إلي الأسس التالية: Dressel, P.L.(1987)

أ- أن التقويم الذاتي مسؤولية داخلية يقوم بها نخبة من المعلمين والإداريين.

ب- أن التقويم عملية مستمرة.

ج-أن التقويم عملية شاملة لمدخلات وعمليات ومخرجات المؤسسة التعليمية والعوامل الخارجية المؤثرة فيها.

د- أن التقويم أساس جوهري لضمان جودة برامج المؤسسة التعليمية وتحقيق كفاءتها وفاعليتها.

هـ- أن التقويم أساس لاتخاذ القرارات الرشيدة.

و- أن التقويم أساس للتخطيط المستقبلي.

ز- أن التطوير هو الهدف النهائي من التقويم.

ح-أن التطوير عملية مفيدة لبناء الفهم المشترك داخل مؤسسات التعليم حول أهدافها ونقاط قوتها وضعفها.

رابعاً- نماذج فعاليات تطبيق الجودة الشاملة:

١- نموذج جوران: يستند هذا النموذج إلى أن الجودة تعني الملاءمة في الاستعمال، لذا يؤكد جوران Jouran أن المهمة الأساسية للجودة "تتركز في تنمية برنامج للإنتاج أو الخدمات يقابل احتياجات العملاء" وهذا المدخل يستخدم على نطاق واسع (البيلاوي،، ١٩٩٦ .ص ٣٤).

ويركز جوران على ثلاثة عناصر للجودة هي:

أ- **تخطيط الجودة:** ويتم التركيز فيها على تحديد العملاء واحتياجاتهم، وتطوير نوعية المنتج واتخاذ القرارات اللازمة لإشباع احتياجات العملاء وتوقعاتهم، ومن ثم حصر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة.

ب- **مراقبة الجودة:** وتركز على وحدات القياس وتكرار عمليات المراقبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لإشباع متطلبات العملاء، ويتم فيها التقويم الفعلي للمنتجات ومقارنتها بالمواصفات التي رغب فيها العميل وحل أي مشكلات تكشف عنها عملية التقويم.

ج- **تحسين الجودة:** وتركز على وضع الآليات المساندة لاستمرار الجودة من خلال توزيع الموارد وتكليف الأفراد بمتابعة مشاريع الجودة وتوفير التدريب اللازم لهم وتشكيل هيكل دائم يتولى متابعة الجودة والمحافظة على المكاسب المحققة (Jouran, M, PP42-44, 1992).

٢- **نموذج ديمنج:** يستند هذا النموذج إلى أن الجودة الشاملة مسؤولية الجميع، لذا يرى ديمنج Deming أن كل فرد له علاقة بعملية الإنتاج أو الخدمات ينبغي أن يسهم في تحقيق النتائج المرجوة وهي إرضاء العملاء. (الهلالي، ١٩٩٨، ص ١٥٢).

ويشير ديمنج إلى أن الجودة نسبية وليست مطلقة وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاجية، وتتألف فلسفته في الجودة الشاملة من أربعة عشر عنصراً يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- إيجاد نوع من الاستقرار يؤدي إلى التطوير عن طريق البحث والإبداع تبني الفلسفة الجيدة للتطوير يتطلب تحديث الإدارة.

ب- التحسين المستمر للإنتاج والخدمات من خلال إرشادات الإدارة، وتكوين فرق العمل.

ت- مواصلة التدريب على رأس العمل بواسطة مدربين أكفاء من أجل التنمية الذاتية لكل فرد.

ث- دعم القيادة وتعميم الممارسات الحديثة.

ج- الإيمان بأن التأهيل والتدريب استثمار في البشر.

ح- ضرورة التخطيط طويل المدى من أجل التطوير.

خ- توقف الاعتماد على التفتيش لتحقيق الجودة.

د- القضاء على المعوقات التنظيمية بين الأقسام.

ذ- التخلص من الشعارات والمواعظ ونقد العاملين.

ر- إزالة المعوقات التي تحرم العاملين من التباهي ببراعة أعمالهم.

ز- طرد الخوف.

س-تجنب فلسفة الشراء اعتماداً على انخفاض السعر.

ش-التخلص من الاعتماد على النسب الرقمية لتحديد الأهداف والقوى العاملة (Deming, W.E, (I982) pp 68-70.).

٣- **نموذج ايشي كاوا:** يعد ايشي كاوا من رواد الجودة في اليابان وإليه يعود الفضل في تطبيق حلقات الجودة Quality Circles، ونشر مفهوم الجودة بين العاملين، ويرى أن الجودة الشاملة تبدأ بعملية التدريب والتعليم وتنتهي أيضاً بالتدريب والتعليم للموظفين، وينظر إلى الاستثمار في تدريب الموظفين أثناء الخدمة باعتبار من أهم النشاطات الإدارية التي يجب أن تركز عليها الإدارة العليا، خاصة وأن التوظيف في اليابان لا يتحدد بسنوات معينة وإنما يستمر الفرد في الوظيفة مدى الحياة (بن سعيد، ١٩٩٧، ص ص١٧٢-١٧٧).

أ- نموذج تاجوشي:

يستند النموذج إلى أفكار ومفاهيم الجودة والفعالية أثناء مرحلة التصميم السابقة للتصنيع. ويركز على جودة تصميم المنتج أو السلعة بدلاً من التركيز على العملية الإنتاجية. ويرتبط نموذج تاجوشي بمفهومين مهمين للجودة هما:

- دالة الخسارة. Loss Function
- خصائص التصميم. Design Characteristics

ويمكن تفسيرها على أساس أنه كلما اتجهت قيمة التكلفة إلى الهدف انخفضت التكلفة، ويشير إلى وجود رغبة لدى العملاء إلى الشراء وأن المنتج يتناسب مع توقعاتهم، وعندما تتجه النقاط بعيداً عن الهدف ترتفع قيمة التكلفة الاجتماعية، مما يشير إلى عدم رضا العملاء عن المنتج (Ishikawa, Km. 1985. PP 97-99)

كما أدخل هذا النموذج فكرة مراقبة الجودة غير الخطية التي تستند إلى تصميم العملية والمنتج، وهذا يتطلب تطوير المواصفات الخاصة بالعمليات وتصاميمها والمنتج، ويشتمل نموذج تاجوشي على النقاط التالية:

أ- أن التصميم الجيد للعملية والمنتج يسهم بشكل فاعل في جودة المنتج وتقليل التكاليف.

ب- تتطلب عملية تحسين الجودة تخفيضاً مستمراً في الانحرافات الخاصة بأداء العملية أو المنتج.

ج-يمكن تحديد المقاييس والمعايير الخاصة بالعملية أو المنتج، وذلك عن طريق استخدام التجارب الإحصائية.

خامساً–التقويم المستمر للفاعلية التعليمية:

من خلال مجالين البحث العلمي والدراسات العليا: للتحقق من الفاعلية التعليمية يجب أن تستخدم المؤسسة الأساليب المناسبة للتقويم الشامل لأبعاد وعناصر الفاعلية التعليمية. وتناقش نتائج هذا التقويم مع القيادات الأكاديمية وجميع الأطراف المستفيدة، وذلك تمهيداً لوضع خطط التحسين والتعزيز للفاعلية التعليمية. وتشتمل الممارسات التطبيقية للتقويم للمؤسسات التعليمية في هذا المجال من خلال:

١- شمولية واستمرارية التقويم:

تستخدم المؤسسة أساليب موضوعية وعملية للتقويم الشامل والمستمر للفاعلية التعليمية، مع وجود نظام رسمي للنظام الداخلي لإدارة جودة التعليم والتعلم. وتراعى المؤسسة في هذا الصدد أساليب ونتائج التقويم على النحو التالي:

- تستخدم المؤسسة أساليب متنوعة للتقويم المستمر للفاعلية التعليمية
- تحرص المؤسسة على مناقشة نتائج التقويم مع القيادات الأكاديمية والإدارية وباقي المستفيدين.
- تضع المؤسسة خططاً تنفيذية للتحسين والتعزيز في ضوء نتائج تقويم الفاعلية التعليمية.
- تطبق المؤسسة الخطط التنفيذية لتطوير وتعزيز الفاعلية التعليمية ضمن جدول زمني، مع توفير الآليات الخاصة بمتابعة التنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٢- المساءلة والمحاسبة:

تعتبر عملية المساءلة والمحاسبة من العمليات الضرورية للتحقق من التزام القيادات الأكاديمية والإدارية وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والعاملين بالمؤسسة بالقوانين واللوائح المنظمة للأداء الخاص بالفاعلية التعليمية، وتشتمل الممارسات التطبيقية للمؤسسات التعليمية في هذا المجال على التالي:

- تحرص المؤسسة على مراجعة وتفعيل اللوائح والقوانين الحالية والمتعلقة بالمساءلة في مجالات الفعالية التعليمية

- تتخذ المؤسسة قرارات جديدة تتعلق بتفعيل نظم المساءلة والمحاسبة في المؤسسة فيما يخص تحسين الفعالية التعليمية.

علمية التقويم من خلال رصد دقيق لعناصر ومعايير التقويم والاعتماد نعرض لها بإيجاز بشرح عدة عوامل أهمها:

العامل الأول–القدرة المؤسسية:

حددت الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد، عشر معايير لتقييم القدرة المؤسسية وهي التخطيط الاستراتيجي/ الهيكل والتنظيم/ القيادة والحوكمة/ المصداقية والأخلاق/ الجهاز الإداري/ الموارد/ المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة/ التقويم المؤسسي وإدارة ونظم الجودة.

ونشير بإيجاز لدور التخطيط الاستراتيجي من حيث إن المؤسسة تنتهج التخطيط الاستراتيجي القائم على التحليل الدقيق للوضع القائم وتحديد الفجوة بينه وبين الرؤية المنشودة، ومن ثم تقوم بصياغة رسالتها وتحديد أهدافها الاستراتيجية. وتتمثل الممارسات التطبيقية للمؤسسات التعليمية في مجال التخطيط الاستراتيجي في الآتي:

- الخطة الاستراتيجية للمؤسسة التعليمية.
- التحليل البيئي للمؤسسة التعليمية.

العامل الثاني–الفاعلية التعليمية:

تتحقق الهيئة من أن المؤسسة تضع الطالب في مقدمة اهتماماتها، وتتبني المعايير الأكاديمية القياسية القومية وأي معايير أخرى معتمدة، وتتوافر بها البرامج التعليمية، واستراتيجية للتعليم والتعلم، والكفاءات الأكاديمية والبحث العلمي والدراسات العليا بما يضمن تحقيق واستمرارية الفاعلية التعليمية.

إن التعليم هو الوظيفة الرئيسية للمؤسسة التعليمية، وهو الهدف الأساسي من إنشائها، ويمثل نجاح المؤسسة في تحقيق هذا الهدف المحك الأساسي لاستمرارها وتبؤها مكانة متميزة بين نظرائها في المجتمع المحلي والدولي.

والتعليم هو سبيل المؤسسة لتخريج مهنيين أكفاء يمكنهم من الحصول على وظائف مناسبة، وأداء مهام الوظيفة على أفضل مستوى والارتقاء المستمر بمستواهم المهني بما يسهم في الارتقاء بالمجتمع المحيط.

والمؤسسة التعليمية الفاعلة لابد أن تتأكد من سلامة مدخلاتها، وكفاءة عملياتها، وجودة مخرجاتها. وبناء على ذلك يجعل المؤسسة التعليمية أن تتبنى السياسات وتتخذ الإجراءات التي تضمن جودة وفعالية العملية التعليمية بمختلف عناصرها التي تشمل دعم ورعاية الطلاب، وتبني معايير أكاديمية تتحدد علي أساسها البرامج والمقررات، ووضع استراتيجيات وتوفير أنماط التعلم المختلفة والإمكانات المادية والبشرية التي تيسر العملية التعليمية، واختيار الطرق المناسبة لتقييم الطلاب والبرنامج، كما يجب أن تعمل المؤسسة على تنمية قدرات أعضاء هيئتها التدريسية، وتيسير البحث العلمي والدراسات العليا، وتعتمد نظاما شاملا ومستمراً لتقويم كل ذلك للوصول إلى الفعالية المنشودة للعملية التعليمية والفاعلية التعليمية: تتضمن ثمانية عناصر للتقويم وهي:

١- الطلاب والخريجون.

٢- المعايير الأكاديمية.

٣- البرامج التعليمية.

٤- التعليم والتعلم والتسهيلات المادية الداعمة.

٥- أعضاء هيئة التدريس.

٦- البحث العلمي والأنشطة العلمية.

٧- الدراسات العليا.

٨- التقويم المستمر للفاعلية التعليمية.

العامل الثالث: معايير الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي: (مشروع ضمان الجودة والاعتماد، ٢٠٠٥)

هناك خمسة عشر معياراً لمؤسسات التعليم العالي هي:

١. التخطيط الاستراتيجي.

٢. الهيكل التنظيمي.

٣. القيادة.

٤. المصداقية وأخلاقيات البحث العلمي

٥. الجهاز الإداري.

٦. الموارد المالية والإدارية.

٧. المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة.

٨. التقويم المؤسسي للفاعلية التعليمية.

٩. الطلاب والخريجين.

١٠. المعايير الأكاديمية.

١١. البرامج التعليمية.

١٢. التعليم والتعلم.

١٣. لأعضاء هيئة التدريس.

١٤. البحث العلمي.

١٥. الدراسات العليا.

سادساً–الفاعلية التعليمية في البحث العلمي والدراسات العليا:

تركز الدراسة لتقويم الفاعلية التعليمية على عنصرين هما البحث العلمي والدراسات العليا:

البحث العلمي هو النشاط البحثي الأصيل الذي يجري بغرض إضافة معارف و/أو تطوير أو ابتكار تكنولوجيا تعود بالمنفعة على المجتمع في شكل خلق فرص عمل، أو حل مشكلات صحية أو بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو رفع المؤشرات مستوى المعيشة، أو زيادة الدخل القومي أو دفع التنمية في مختلف المجالات.

ويعد البحث العلمي أحد المعايير الأساسية للمفاضلة بين الكليات وتحديد الترتيب على المستويين القومي والدولي، كما أن نمو البحث العلمي في مجالات محددة هو الوسيلة لإنشاء. centers of excellence مراكز بحثية مميزة في هذه المؤسسات، والدراسات هو أحد الأنشطة الأساسية لمؤسسات التعليم العالي، ولذلك فإنه يجب عليها أن تحرص على توفير الظروف المواتية، والموارد الكافية التي تمكن

الباحثين من القيام بالنشاط البحثي العلمي والارتقاء بمستوى جودته. كما يجب على المؤسسة أن تشجع التعاون بين التخصصات المختلفة في مجال البحوث من خلال خطة بحثية متكاملة تتفق مع الخطة البحثية للجامعة، وسوف نعرض للعنصرين على النحو التالي:

العنصر الأول–البحث العلمي:

وتشتمل الممارسات التطبيقية للمؤسسات التعليمية في هذا المجال على التالي:

١- خطة البحث العلمي:

- تضع المؤسسة خطة للبحث العلمي مرتبطة بخطة الجامعة التي تنتمي إليها ومرتبطة بالتوجهات القومية واحتياجات المجتمع المحيط.
- تضع المؤسسة الخطة البحثية في ضوء إمكاناتها المادية المتاحة أو الممكن الحصول عليها.
- توثق المؤسسة الخطة وتعتمدها من مجلسها الحاكم.

٢– كفاءة العملية البحثية:

تحرص المؤسسة على أن ترتقي بكفاءة العملية البحثية على اعتبار أنها أحد مخرجاتها الأساسية. وفى ضوء ذلك يجب أن تستخدم المؤسسة مؤشرات موضوعية لقياس وتقييم كفاءة العملية البحثية، وتشجع وتحفز الباحثين، وتحرص على الاستفادة من نتائج البحوث في دعم وتعزيز العملية التعليمية.

أ– مؤشرات الكفاءة:

- نسبة أعضاء هيئة التدريس المشاركين في البحث العلمي سنويا بالمقارنة بالعدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة.
- عدد الأبحاث المنشورة محلياً ودولياً مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة.
- توافر قواعد بيانات للبحوث العلمية بالمؤسسة.
- نسبة البحوث العلمية المشتركة مع مؤسسات علمية دولية.
- عدد أعضاء هيئة التدريس الذين سبق لهم الحصول على جوائز الدولة أو جوائز عالمية أو براءات اختراع.

- تسعى المؤسسة إلى جذب الطلب على أبحاثها العلمية التطبيقية من جانب المؤسسات الإنتاجية والخدمية الحكومية والخاصة.
- عدد البحوث العلمية التطبيقية التي استفادت منها المؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع.

ب- تشجيع وتحفيز البحث العلمي:

- تستخدم المؤسسة أساليب متنوعة لتشجيع البحوث العلمية المشتركة بين الأقسام العلمية.
- تشجع المؤسسة الهيئة المعاونة والطلاب على المشاركة في المشاريع البحثية.
- تهتم المؤسسة بتنمية المهارات البحثية للهيئات المعاونة (برامج تنمية مهارات منهجية البحث).
- تتوافر لدى المؤسسة وسائل التحفيز الكافية لرعاية ودعم الباحثين مادياً ومعنوياً.
- تشجع المؤسسة الباحثين للتقدم للحصول على جوائز محلية أو دولية في البحث العلمي.

ج- مساهمة البحث العلمي في دعم وتعزيز العملية التعليمية:

- تحرص المؤسسة على الاستفادة من البحث العلمي الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في دعم وتعزيز العملية التعليمية.
- تهتم المؤسسة بمشاركة الطلاب في المشاريع البحثية.

٣- تمويل البحث العلمي:

- تخصص المؤسسة موازنة سنوية كافية لأنشطة البحث العلمي.
- تسعى المؤسسة إلى تنمية مصادر التمويل الذاتي الداخلية والخارجية للبحث العلمي.
- تحرص على قياس وتقييم مردود المخصصات المالية المنفقة على البحث العلمي بالمؤسسة.

العنصر الثاني- الدراسات العليا:

تسعى المؤسسة التعليمية التي تقدم برامج للدراسات العليا إلى تحسين جودة هذه البرامج من خلال توصيفها بدقة، ومراجعتها دورياً، والتحقق من أن مخرجات التعلم المستهدفة لأي برنامج ومقرراته تحقق بالفعل الأهداف المخططة له. كما تحرص المؤسسة على توفير مصادر التعلم المختلفة لطلاب

الدراسات العليا، وتقر نظما موضوعية لتقويم طلاب الدراسات العليا، وأخيراً تحرص المؤسسة على رضا طلاب الدراسات العليا.

وتشتمل الممارسات التطبيقية للمؤسسات التعليمية في هذا المجال على التالي:

١– الدرجات الممنوحة:

- تتبع المؤسسة أساليب متنوعة للتعريف ببرامج الدراسات العليا التي تقدمها.
- يتوافر لدى المؤسسة قواعد بيانات تتعلق بأعداد وأنواع الدبلومات والدرجات العلمية التي منحتها عبر سلسلة زمنية ماضية، ومصنفة وفقا للدارسين من الداخل (أعضاء الهيئة المعاونة) والخارج.

٢– العملية التعليمية في الدراسات العليا:

أ– برامج الدبلوم/ الماجستير/ الدكتوراه:

- تتبنى وتطبق المؤسسة معايير قياسية أكاديمية لبرامج الدراسات العليا المختلفة.
- تقوم المؤسسة بتوصيف موثق ومعتمد للبرامج والمقررات الدراسية.
- تراعي المؤسسة ضرورة توافق برامج الماجستير مع احتياجات المجتمع والتطورات الأكاديمية الحديثة.
- تحدد المؤسسة ما إذا كانت تقوم بمرجعة برامج الماجستير بواسطة مراجعين خارجيين.
- تحدد المؤسسة مدى توافق مخرجات التعلم المستهدفة لكل برنامج مع المعايير المرجعية الأكاديمية لكل برنامج.
- تحدد المؤسسة مدى توافق محتوى المقررات الدراسية مع مخرجات التعلم المستهدفة لكل برنامج.
- تحدد المؤسسة متوسط الفترة الزمنية للحصول على الدرجة العلمية.

ب– نظام التسجيل والإشراف الأكاديمي:

- تعلن المؤسسة عن إجراءات التسجيل والإشراف في الدراسات العليا من خلال وسائل متنوعة، مثل أدلة للطلاب والموقع الإلكتروني الخاص بها، وغيرها.
- تقوم المؤسسة بالمراجعة الدورية والتحديث لإجراءات التسجيل والإشراف في الدراسات العليا بغرض تطويرها.

- تتبع المؤسسة إجراءات التسجيل الإلكترونية، وتحتفظ بقواعد بيانات لطلاب الدراسات العليا المسجلين لديها، مع ضرورة التحديث المستمر لهذه القواعد للوائح الدراسات العليا.
- تلتزم الأقسام العلمية بالمؤسسة بتوزيع الإشراف العلمي على الرسائل وفقاً للتخصص.
- تتوافر لدى المؤسسة الإجراءات الموثقة الكافية لمتابعة وتقييم أداء الباحثين قبل وأثناء التسجيل للدرجات العلمية. مثال ذلك عقد سيمينارات، والتقارير الدورية.

– **الموارد البشرية والمادية المتاحة لبرامج الدراسات العليا:**

- تحرص المؤسسة على تحقيق التناسب بين عدد أعضاء هيئة التدريس والأعباء التدريسية للمقررات الدراسية/ والخطة البحثية.
- تحرص المؤسسة على توزيع الأعباء التدريسية طبقاً للتخصصات المختلفة لأعضاء هيئة التدريس.
- توفر المؤسسة الإمكانات والتسهيلات المادية اللازمة للعملية البحثية في برامج الدراسات العليا.

٣– طلاب الدراسات العليا:

أ– الالتحاق ببرامج الدراسات العليا:

- تقوم المؤسسة بتحليل معدلات تزايد أو تناقص أعداد الطلاب الملحقين ببرامج الدراسات العليا، مع توضيح الدلالات التي تنطوي عليها.
- تقوم المؤسسة بتحليل تطور نسبة التحاق الطلاب الوافدين إلى إجمالي عدد الطلاب في الدراسات العليا سنوياً (خلال السنوات الخمس الأخيرة) مع توضيح الدلالات التي تنطوي عليها.

ب– تقويم طلاب الدراسات العليا:

- تستخدم المؤسسة أساليب متنوعة لتقويم طلاب الدراسات العليا.
- تتأكد المؤسسة من توافق طرق التقويم المستخدمة مع المخرجات المستهدفة للتعلم.
- تتحقق المؤسسة من خلال الأقسام العلمية من توافق الامتحانات مع المحتوى المعلن للمقررات الدراسية.
- تطبق المؤسسة نظام الممتحنين الخارجيين عند الحاجة لذلك.

- تشجع الأقسام العلمية بالمؤسسة طلاب الدراسات العليا على نشر الأبحاث المستخرجة من الرسائل العلمية.

ج– رضا طلاب الدراسات العليا:

- تهتم المؤسسة باستخدام وسائل متنوعة لقياس رضا طلاب الدراسات العليا.
- تقوم المؤسسة بتحليل بيانات تقييم رضا الطلاب والاستفادة منها في تطور برامج الدراسات العليا.
- تستخدم المؤسسة قواعد معلنة للتعامل مع تظلمات الطلاب.

سابعاً– حوكمة البحث العلمي والدراسات العليا وجودة المعلوماتية:

إن الأثر المباشر من تطبيق قواعد حوكمة البحث العلمي هو إعادة الثقة في المعلوماتية العلمية، وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلوماتية والذي يقوم على مجموعة من المعايير، كما سيتم إيضاحه، علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلوماتية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تطوير المجتمع، وذلك كما سيتضح فيما يلي:

١– نظام الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي:

تهدف فكرة الحوكمة إلى وضع كافة الأطراف أمام مسؤولياتهم، وما يعنينا في هذا المقام هم الباحثين في علاقتهم بالإدارة وبأعضاء هيئة التدريس، لأن الجامعات بنيت من أجل تقديم الخدمة التعليمية لهم وإعدادهم على المستويين الفكري والمعرفي للمستقبل، وهم من يتأثر بشكل مباشر بكل القرارات التي تصدرها الإدارات الجامعية أو وزارة التعليم العالي، وهذا الوضع يحتاج إلى تصحيح بحيث يكون للطلاب الحق في المشاركة في صياغة سياسة إدارة الجامعة، وهو ما ينعكس علي علاقة الباحث بالمشرف العلمي علي الرسالة أو البحث العلمي، وهذا هو مضمون عملية حوكمة الجامعات التي تحتاج إلى مراجعة وتصحيح المسار من أجل إنجاز حقيقي للبحث العلمي، وأوصت معظم نتائج الدراسات المقارنة التي قامت بها منظمة اليونيسكو وسلطات التعليم الوطنية لتقييم تجارب الدول النامية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، في عصر العلم والمعرفة إبان الألفية الثالثة، بضرورة الأخذ بعدد من التوجهات والسياسات الإصلاحية لتحقيق أهداف تطوير الأداء في ظل تراجع التمويل الحكومي وتنامي الطلب المجتمعي على التعليم العالي. (حلاوة، ٢٠١٠، ص٤٥)

- ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة اليونسكو، وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة؛ وذلك من منظور وجهة النظر التي تتبناها كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير (معايير منظمة اليونسكو)، وذلك على النحو التالي:

يتم تطبيق الحوكمة وفق مجموعة من المعايير توصلت إليها منظمة اليونسكو وتتمثل في:

أ- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة العملية التعليمية، وخاصة التعليم ما بعد الجامعي.

ب- يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات التعليمية كلا من تعزيز شفافية البحوث العلمية وكفاءتها، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين إدارة الجامعة والسلطات الإشرافية والمختلفة.

ت- حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية، في تلك الثورة المعرفية العالمية (المعلوماتية).

ث- المعاملة المتساوية بين جميع المشرعات البحثية على مستوى البحث العلمي الوطني.

ج- دور الإشراف العلمي وحقوقه في استخدام الأساليب التقويمية الحديثة والمصاحبة للثورة المعرفية.

ح- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات والإفصاح عن حقوق الملكية الفكرية عند التوثيق.

خ- تحديد وتحديد مسئوليات المجلس العلمي في وزارات التعليم العالي والبحث العلمي للمراجعة الدورية لإنجازات البحث العلمي وتقويمها سنويا. (OECD، 2004).

٢- حوكمة المعلوماتية في البحث العلمي والدراسات العليا:

سوف نركز في هذه الدراسة على أهم عناصر تقويم الفاعلية التعليمية بهدف حوكمة المعلوماتية في البحث العلمي والدراسات العليا:

أ- التخطيط الاستراتيجي:

أن المقصود بالتخطيط التقليدي هو محاولة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المؤثرة في المؤسسة، وتحديد ما الذي يمكن عمله قبل أن يحدث ذلك المستقبل؟ أما التخطيط الاستراتيجي، فهو عبارة عن التبصر

بالشكل التالي للمؤسسة في المستقبل وتحقيق هذا الشكل. فالتخطيط الاستراتيجي إذن هو: كشف حجب المستقبل الخاص بشكل المؤسسة، والتبصر بملامح المؤسسة في المستقبل، وتصور توجهات ومسار المؤسسة في المستقبل، تخيل مجال الأعمال والأنشطة التي تدخل فيها المؤسسة. تهدف عملية التخطيط الاستراتيجي إلى تمكين المنظمات من التأقلم الفعال مع التغيرات على المدى الطويل.

قد تبدو ملامح التخطيط الاستراتيجي غامضة في البداية ولكن عموما يمكن القول إنه يتضمن السمات التالية:

- هو نظام متكامل يتم بشكل متعمد وبخطوات متعارف عليها.
- هو نظام لتحديد مسار المؤسسة في المستقبل ويتضمن ذلك تحديد رسالة المؤسسة وأهدافها والجهود الموجهة نحو تخصيص الموارد.
- هو نظام يتم من خلاله تحدد مجالات تميز المؤسسة في المستقبل وتحديد مجال أعمال وأنشطها مستقبلا.
- هو رد فعل لكل من نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة وللتهديدات والفرص الموجودة في البيئة وذلك لتطوير وتنمية مجالات التميز والتنافس المتاحة أمام المؤسسة في المستقبل.
- هو أسلوب عمل مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارة التنفيذية وبشكل يحدد ويميز مساهمة كل مستوى ووظيفته داخل المؤسسة.

– هو أسلوب تحديد العوامل والمزايا التي ستعود على جماعات أصحاب المصالح في المؤسسة. المصداقية والأخلاقيات العلمية عند استخدام المعلوماتية.

أ– المصداقية والأخلاقيات العلمية:

تتمثل المصداقية في تطبيق الممارسات العادلة وعدم التميز وحقوق الملكية الفكرية للنشر، مع الالتزام بحماية الحريات الأكاديمية والنزاهة في جميع مراحل البحث العلمي منذ أن كان فكرة وحتى طبع الرسالة، وهذا يتطلب توافر إجراءات محددة لضمان العدالة وعدم التمييز بين الطلاب وتحرير دليل علمي موثق لأخلاقيات البحث العلمي.

ب- المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة.

من الأمانة العلمية أن يكون البحث تلبية لاحتياجات المجتمع، ومشاركة في تنميته والدفع به قدما للأمام، ولتحقيق هذه المشاركة ينبغي أن تخرج الجامعة إلي ميدان الواقعية للتعايش مع الواقع وتوعية المواطنين وتقديم الحلول المناسبة للمشكلات المجتمعية، بعيدا عن التنظير.

ت- المعايير الأكاديمية.

توجد أنواع مختلفة من المعايير الأكاديمية وتشمل معايير المدخلات ومعايير المخرجات، وتعتبر المعايير المرتبطة بالمخرجات الأكثر انتشارا واستخداما علي المستوى العالمي، أما المعايير الأكاديمية القياسية أو المرجعية، فهي معايير لمخرجات معينة ومحددة تقررها المؤسسة وتكون مستمدة من مراجع خارجية قومية أو عامية ولا تقل عن الحد الأدنى للمعايير الأكاديمية القياسية القومية والتي تتسق ورسالة المؤسسة، وتجد الإشارة إلي أنه من حق المؤسسة التعليمية تبني معايير خاصة بها، لو إمكاناتها عالية أو عند غياب وجود معايير أكاديمية قياسية ويتم اعتمادها من جهة الاعتماد.

ثامنا- معايير جودة المعلوماتية:

١-المعايير الرقابية: (دور الأستاذ المشرف)

يرى الباحث أن الأسباب الكامنة وراء تدني حالة الإشراف العلمي، لأدواره المنوطة به تعود إلى عوامل متعددة من أهمها كثرة الأعباء التي يقوم بها المشرف وخاصة الأعباء التدريسية وما يتبعها من أعباء تتعلق بإعداد التعيينات الدراسية والاختبارات وتقويمها، وكذلك بسبب عدم مراعاة التخصص والخبرة، عند توزيع مهمة الإشراف على مشاريع تخرج الطلبة، وبعضهم لا يملك مهارة أو كفاية الإشراف على الرسائل والبحوث، أن عملية الإشراف لا تنفذ بشكل موضوعي، بل في الغالب توزع بحسب أهواء شخصية، أو لاستكمال العبء الأكاديمي للمشرف الأكاديمي، حيث يخصص لأحد المشرفين ما يزيد عن مجموعتين من الطلبة أي ما يزيد عن (٣٠) طالباً ليتولى الإشراف على مشاريعهم، وهذا العدد يكون على حساب الدقة والاهتمام اللازم والمطلوب لهذه المشاريع.

ومن أهم واجبات المشرف العلمي: (الكناني، ١٩٩٩، ص ٢٩)

- توجيه الباحث بأمانة وإخلاص في اختيار موضوع البحث.
- التأكد من قدرة الباحث على القيام ببحثه تحت إشراف الأستاذ.
- تقديم المعونة العلمية للطالب والتي لا تكون أكثر مما يجب فلا يتحمل الطالب مسئوليته، ولا تكون أقل مما يجب فلا يستفيد الطالب من أستاذه.
- تعويد الطالب على تحمل مسئولية بحثه ونتائجه والاستعداد للدفاع عنها.
- التأكيد المستمر على الأمانة العلمية.
- تدريب الطالب على التقييم لمستقل أثناء تنفيذ البحث على أن يتحمل نتيجة قراره.
- تنمية خصال الباحث العلمي في الطالب.
- التقييم الدقيق والعادل للبحوث سواء التي يشرف عليها أو التي يدعى للاشتراك في الحكم عليها.
- عدم إهانة الطالب وتسفيه قدراته سواء أثناء البحث أو في جلسات المناقشة العلنية للرسائل، فذلك المسلك أولا نموذج سيء للطالب، وثانياً قد يمس بالضرر شخصية الطالب، وبذلك يكون الأستاذ قد أخل بمسئوليته الخلقية إزاء المساهمة في النمو المعرفي والخلقي السليم للطالب. (أخلاقيات وآداب المهنة في الجامعات، ٢٠٠٨)

من التصورات الخاطئة في عالم الإشراف العلمي عندنا إن المشرف هو المسؤول الأول الأخير عن الباحث الطالب؛ والتحقيق خلاف ذلك؛ حيث إن الباحث هو صاحب الرسالة أو البحث منذ كان حلماً إلى أن صار واقعاً معيشاً؛ غير أن المشرف يتحمل بعض المسؤولية إذا قصر في التوجيه العلمي والتسديد المعرفي؛ ولهذا التقصير تجليات كثيرة منها على وجه الخصوص

كما أن الطالب الباحث قد يتخذ من انشغال مشرفه عنه ذريعة للحصول على مؤهل غير كامل المواصفات العلمية. فالمسؤولية يحددها العمل الجاد الذي يقوم به المشرف من جهة، وإخلاص الباحث الطالب وتفانيه في اكتشاف الحقيقة؛ وفي هذا المضمار يرى بعض العلماء أن: (الرسالة يجب أن تكون مصبوغة بروح الطالب لا بروح الأستاذ، ولكن هذا لا يعفي الأستاذ من أن يكون حريصاً على أن تكون الرسالة التي يشرف عليها على درجة جيدة من العلم والصدق، وقواعد المنهج العلمي السليم وأن نقصاً

ما يشوب الرسالة قد يلحق بالمشرف ظلال منه ولاسيما ما يتعلق بحسن منهجها ودقته وصوابه. (الركابي، ٢٠٠٧ ص٣١)

والفيصل الذي يحدد هذا الحضور أو الغياب هي المناقشة العلمية العلنية الشريفة والنزيهة؛ التي تكشف النقاب عن حقيقة معدن الطالب وأستاذه؛ وهنا ألح على عبارة (المناقشة العلمية)؛ لأن الكثير من المناقشات عندنا توجهها العاطفة الإنسانية والعلاقات الشخصية وأمور أخرى؛ وهذا من عوائق الفحص العلمي والمعرفي؛ وعندما يكون المشرف جاداً في متابعة الطالب الباحث وتسديده يفسح المجال للطالب ليدافع عن أفكاره وآرائه: (على أن من اللازم أن يفهم الطالب أنه هو وحده المسؤول الأول والأخير عن بحثه، وأن أستاذه لا يشاركه أية مسؤولية وليس عليه أن يظن أنه سيدافع عنه عند المناقشة بل سيكون واحدا من الممتحنين والمناقشين).

ولا شك أن المشرف هو الموجه بكل ما تحمله كلمة التوجيه من ضرورة تمكين الطالب الباحث من بلوغ المورد العذب، والوصول به إلى منابع أصول المعرفة على أن الطالبة (ملحس، ١٩٩٨م، ص٨٧) المعايير المهنية: (أخلاقيات البحث العلمي)

ينبغي أن يكون لدى الباحثين الاهتمام بمجالات تعزيز المعرفة، كما ينبغي عليهم أن يدركوا المسؤوليات الخاصة الواجبة عليهم في هذا السبيل، والتي من أهمها متابعة وعرض الحقائق التي توصلوا إليها كما هي، ولتحقيق ذلك يجب عليهم تكريس طاقاتهم لتطوير وتحسين كفاءتهم الأكاديمية، كما ينبغي عليهم أيضا ممارسة النقد الذاتي والانضباط والعدل في قراراتهم، لاستخدام وتوسيع ونشر المعرفة. كما ينبغي عليهم أيضا عدم إساءة استخدام مواقعهم كباحثين لتحقيق مكاسب شخصية. إضافة إلى تقديم بحوثهم بأسلوب علمي ومهنية عالية، ولذلك ينبغي عليهم مراعاة ما يلي:

أ- اتباع الطرق والأساليب العلمية المتبعة في تصميم وتنفيذ البحوث للحصول على نتائج صحيحة، وذات مصداقية.

ب- الالتزام بمبادئ الصدق والأمانة والوضوح واحترام القواعد المهنية للتخصصات المهنية المطروحة.

ت- احترام حق زملائهم من الباحثين في حرية اختيار الأساليب والنماذج والتقنيات المناسبة لإجراء أبحاثهم.

ث- نشر النتائج التي توصل الباحثون إليها مع ذكر المعوقات بحيث يمكن إخضاع هذه النتائج للتقييم، وتكون متاحة للجمهور مع ضرورة الإشارة إلى إمكانية وجود تفسيرات أخرى بديلة.

ج- للجامعة الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتدقيق في جودة البحوث، والممارسة الأخلاقية للإجراءات البحثية المتبعة فضلاً عن الجوانب المالية للبحوث.

ح- يلتزم الباحث دائما بالابتعاد عن التصرفات والأساليب التي تدخل في إطار سوء السلوك الأكاديمي داخل البيئة البحثية في الجامعة، وعليه علي وجه الخصوص تجنب ما يلي:

- عدم الاعتراف بجهود المتعاونين في البحث وعدم تقديم الشكر اللائق على ذلك.
- استغلال المعلومات أو الاستيلاء علي حقوق الملكية الفكرية المقررة للغير.
- الاستخدام غير المصرح به من نتائج البحوث السرية، مما يشكل تجاوزاً للقيم الأكاديمية والأعراف العلمية.
- تحقيق المكاسب الشخصية عن طريق إساءة استخدام الأموال المخصصة لأغراض البحث.
- الاستخدام غير القانوني وغير المرخص لممتلكات الجامعة ومعداتها.
- الاعتداء على حقوق الأفراد الأساسية المشاركين في تنفيذ البحوث. (اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي، ١٤٣٤هـ)

خ- **القواعد الذهبية لالتزام الباحث بالمصداقية الأخلاقية:**

- كن أمينا. - كن عادل.
- اعمل العلم النافع. — اعرف ثم اتبع القواعد.
- لا تكسر القوانين غيرها عند الحاجة.
- اسأل الأسئلة أذا اعتقدت أنك ستتنازل فتوقف.
- إذا اعتقدت إنه غير أخلاقي فتوقف.
- إذا اعتقدت أنك غير متأكد فتحري.
- أنت حر ولست في مصيدة. (أخلاقيات وآداب المهنة في الجامعات، ٢٠٠٨)

٢- المعايير الفنية: (مهارات جمع المعلومات)

جمع المعلومات تعتمد علي عمليتين أساسيتين الأولي جمع المعلومات وتنظيمها وتسجيلها والثانية تحليل المعلومات استنباط النتائج:

١- جمع المعلومات وتنظيمها وتسجيلها، وتسير عملية جمع المعلومات في اتجاهين:

أ. جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري في البحث إذا كانت الدراسة ميدانية تحتاج إلى فصل نظري يكون دليل عمل الباحث.

ب. جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني أو التدريبي في حالة اعتماد الباحث على مناهج البحوث الميدانية التجريبية فيكون جمع المعلومات فنا معتمدا على الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة.

وفيما يتعلق بعملية جمع المعلومات تجدر الإشارة إلى نقطتين رئيسيتين: جمع المعلومات من المصادر الوثائقية المختلفة يرتبط بضرورة معرفة كيفية استخدام المكتبات ومراكز المعلومات وكذلك أنواع مصادر المعلومات التي يحتاجها الباحث وطريقة استخدامها.

وغالبا ما يتوقف خطوات جمع المعلومات على منهج البحث الذي يستخدمه الباحث في الدراسة فاستخدام المنهج التاريخي في دراسة موضوع ما على سبيل المثال يتطلب التركيز على مصادر الأولية لجمع المعلومات مثل الكتب الدورية النشرات.... وغير ذلك، أما استخدام المنهج المسحي في الدراسة يتطلب التركيز على مصادر الأولية المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى أدوات أخري الاستبيان أو المقابلة مثلا.

٣- تحليل المعلومات واستنباط النتائج:

خطوات تحليل المعلومات خطوة مهمة لأن البحث العلمي يختلف عن الكتابة العادية، لأنه يقوم على تفسير وتحليل دقيق للمعلومات المجمعة لدى الباحث ويكون التحليل عادة بإحدى الطرق التالية:

أ. تحليل نقدي يتمثل في إن يعرض الباحث رأيا مستنبطا من المصادر المجمعة لديه مدعوما بالأدلة والشواهد.

تحليل إحصائي رقمي عن طريق النسب المئوية وتستخدم هذه الطريقة مع المعلومات المجمعة من الأشخاص المعنيين بالاستبيان ونسبة ردودهم وما شابه ذلك.

ب– المصادر الإلكترونية معضلة المعلوماتية:

- وهي المصادر التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات حيث أمكن تحويل المجموعات الورقية والمطبوعة إلى أشكال جديدة إلكترونية سهلة الاستخدام والتبادل مع المستفيدين في مواقع منتشرة جغرافيا على مستوى العالم
- ومن أهم مزايا مصادر المعلومات الإلكترونية أنها سهلت الطريق أمام المستفيدين للمعلومات في الوصول على ما يحتاجونه من معلومات بسرعة ودقة وشمولية وافية
- ومازالت المصادر الإلكترونية معضلة حوكمة المعلوماتية لانفتاحها العام على روافد معلوماتية متعددة، إلى جانب تعدد اللغات وسهولة ترجمتها إلكترونيا، ويبقى الضمير العلمي الأساس الحقيقي لحوكمة المعلوماتية

تعد شبكة الإنترنت أكبر مزود للمعلومات في الوقت الحاضر، حيث تضم عددا كبيرا من شبكات المعلومات على مستويات محلية وإقليمية وعالمية كما يمكن للباحثين والعلماء داخل وخارج حدودهم الجغرافية والقومية أن يتواصلوا مع زملائهم العلماء وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات البحثية المختلفة معهم.

:faculty.mu.edu.sa

تاسعا– نموذج مقترح لحوكمة البحث العلمي وضبط معايير جودة المعلوماتية:

وتأسيساً على ما سبق فقد تعاظمت أهمية البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في عصر المعرفة وتنامي دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الأمر الذي يتطلب تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا بجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وتوظيفها لخدمة متطلبات تنمية المجتمع والبحث عن مستقبل أفضل للإنسان. وهو ما يسهم في خلق مناخ مغاير للبحث العلمي والتنمية والتكنولوجية يعين أخذه في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات وصياغة الخطط البحثية، وضرورة توفير مناخ يؤكد أهمية رعاية البحث العلمي ومؤسساته، وإتباع قواعد وضوابط مناسبة لتخطيطه، يتفق الكثير من الباحثين بأن هناك تأثيراً مباشراً وصريحاً للمعلوماتية العلمية على تطوير البحث العلمي والمجتمع سواء من جانب تأثيرها علي الباحثين – الحاليين والمرتقبين – بتعظيم وتكثيف الكم الهائل من المعلومات ومعالجتها

وتحليلها بتقنيات المعلوماتية (برامجها) بما يعين الباحث على بلوغ نتائج أكثر دقة، وتساعد الخبراء في اتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة ودورها في تنشيط حركة تطوير المجتمع أو غير ذلك، ويؤكد الباحث بأن المعلومات والبيانات الموجودة في التقارير والرسائل والبحوث العلمية، تحتاج إلى الاستخدام الأنسب من تقنيات الحاسوب والتي تعين الباحثين والخبراء على صياغة رؤى صائبة في مجالات تخصصهم وخاصة عند استشراف المستقبل لبناء الاستراتيجيات، بالإضافة إلى ذلك، فإن مدخل التحليل الأساسي للقرار الاستراتيجي في تطوير المجتمع يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل بحث أو دراسة أو رسالة، قيمة حقيقية يمكن من خلال المعلوماتية العلمية المتاحة في مجال التخصص البحثي بلوغ نتائج مبهرة.

يطرح الباحث بعض الملاحظات عن موضوع البحث أهمها:

١- أن معظم الدراسات اهتمت بمكونات المعلوماتية العلمية سواء المعلومات الخام أو المادة العلمية التحليلية والقضايا الرئيسة وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لتطوير المجتمع من خلال محاولة لرصد النتائج السابق ونقدها أو تأييدها.

٢- أن هناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية السياسة العلمية المستخدمة وانعكاساتها على تطوير المجتمع، مشيرة إلى أن النظريات المثالية في النظريات الواقعية والتي تعتمد على أن التقارير العلمية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في تطوير المجتمع بالإضافة إلى المرونة المعطاة للباحثين في اختيار الطرق والسياسات العلمية البديلة، والتي قد تؤدي أحيانا إلى تضليل الباحث ومن ثم عرقلة تطوير المجتمع وتلك مسئولية الإشراف العلمي.

٣- أن دور المعلوماتية العلمية في التأثير على نتائج البحث يعتمد على كفاءة الالتزام بقواعد الحوكمة التي يراعيها الباحث والمشرف في عملية البحث العلمي، بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً، وهو ما يؤكد أهمية ودور الحوكمة كنظام فعال لضبط استخدام المعلوماتية العلمية التي يتدفق من خلالها فيضانات من المعلومات

٤- والبيانات المعلوماتية الأبسط والأسهل في تداولها دون تحديد مصادرها أو التقنية التي استخدمت للوصول إلى نتائج خاصة وأن الفضاء أصبح مفتوح بلا ضوابط، ومن ثم فعلي العلماء والمشرفين العلميين علي البحوث والرسائل العلمية أن تصوغ هذه القواعد بحيث يلتزم الباحثون بها ويتمكنوا من اختيار الأفضل والأنسب منها مع الإشارة للمرجعية.

لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلوماتية العلمية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط البحث العلمي، وأقصد فاعلية الاستقصاء الناقص من الوصول إلى نتائج تسهم في تطوير المجتمع، ما لم يتم الالتزام بقواعد الحوكمة عند استخدام المعلوماتية لتحقيق الإنجاز على مستوى الجودة.

ويؤكد الباحث بأن التضليل عند استخدام المعلوماتية وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير علمية متفق عليها، يحدث تأثيرا سلبيا على البحث ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها الباحث وفقاً لظروفه.

يضاف إلى ذلك أن القدرة التنبؤية للمعلومات العلمية سوف تتراجع للخلف بما لا يعود بالفائدة علي تطوير المجتمع، لندخل في نفق التكرارية، والتبادلية، دون القدرة علي بلوغ إنجاز حقيقي اللهم طباعة البحث أو الرسالة أو إجازتها دون عائد على المجتمع.

اتضح مما سبق الأثر الواضح لمصداقية المعلوماتية وأثارها على تطوير المجتمع إضافة إلى الالتزام بالمعايير المتعددة التي تسعى الحوكمة إلى توفيرها في المعلوماتية وسوف ينعكس على الجوانب المختلفة لتطوير المجتمع وذلك كما يظهر بالشكل التالية:

الشكل (١) النموذج من إعداد الباحث: نموذج حوكمة البحث العلمي من خلال ضبط المعايير المختلفة لجودة المعلوماتية العلمية

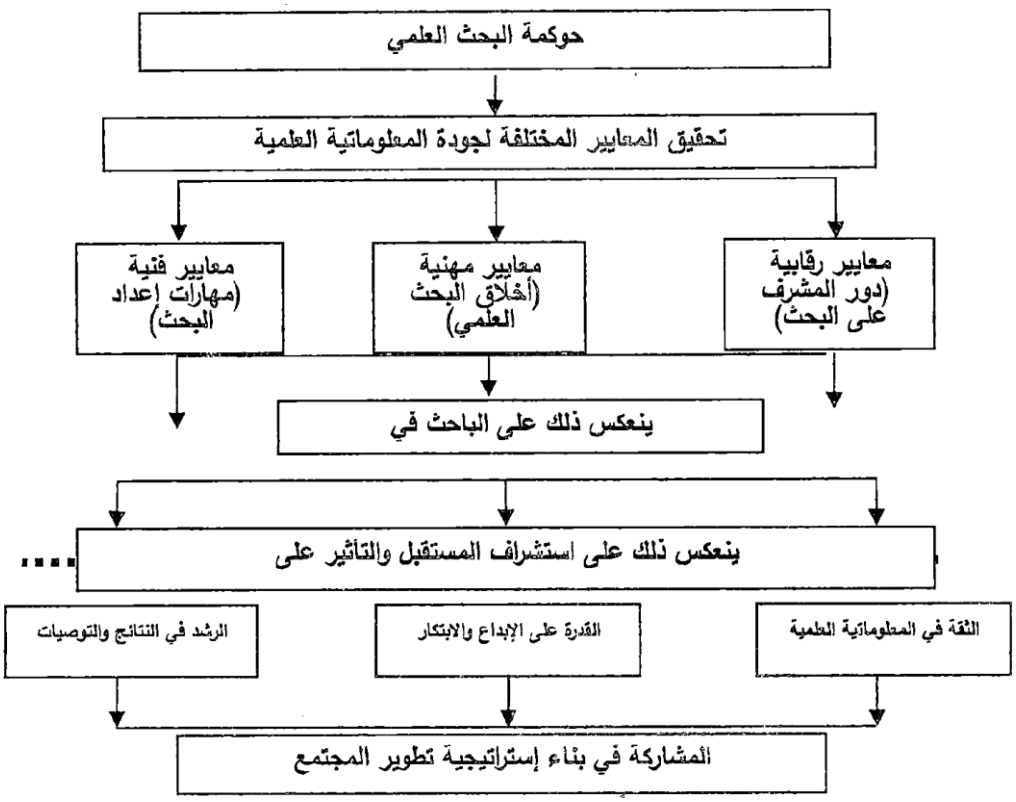

- صمم الباحث النموذج بناًء على محاكاة لنموذج إدارة الجودة الشاملة TQM WHEEL MODEL

عاشرا- جودة البحث العلمي بهدف المشاركة الحقيقية في تطوير المجتمع:

كما أن أثر المعلوماتية العلمية على تطوير المجتمع له شقان:

الأول: الدور التيسيري facilitating Role وذلك عن طريق إمداد الباحثين بالمعلومات والمعلوماتية المناسبة لموضوع البحث العلمي بهدف دعم وترشيد ذلك البحث ليبلغ منتهاه وتحقيق أهدافه.

الثاني: الدور التأثيري Influencing Role على وظيفة البحث العلمي بشكل يحقق التوازن المطلوب بين التكلفة والعوائد، بما يحقق للباحثين أفضل النتائج البحثية ويحافظ علي تطوير المجتمع. (سترن، ١٩٩٨، ص ٤٤)

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة البحث العلمي هو إعادة ثقة الاستراتيجيين المسئولين عن تطوير المجتمع في مواجهة المتغيرات الحادة وغير المتوقعة وكذا حالات الفشل المتوقعة والتي قد تصيب

بعض مراكز البحث العلمي والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلوماتية العلمية بها وما تتضمنه من أخطاء.

لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة البحث العلمي هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد ومرجعة المعلوماتية والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة. يضاف إلى ذلك أن أحد المعايير الأساسية لحوكمة البحث العلمي هو دقة وموضوعية التقارير المعلوماتية بجانب الالتزام بالشفافية، والالتزام بالقواعد المنهجية العلمية الأصيلة.

ولذلك يمكن للباحث القول بأن هناك علاقة وارتباطا بين حوكمة البحث العلمي والمعلوماتية العلمية وتطوير المجتمع يمكن توضيحهما بالشكل التالي:

الشكل (١) علاقة حوكمة البحث العلمي والمعلوماتية العلمية وتطوير المجتمع

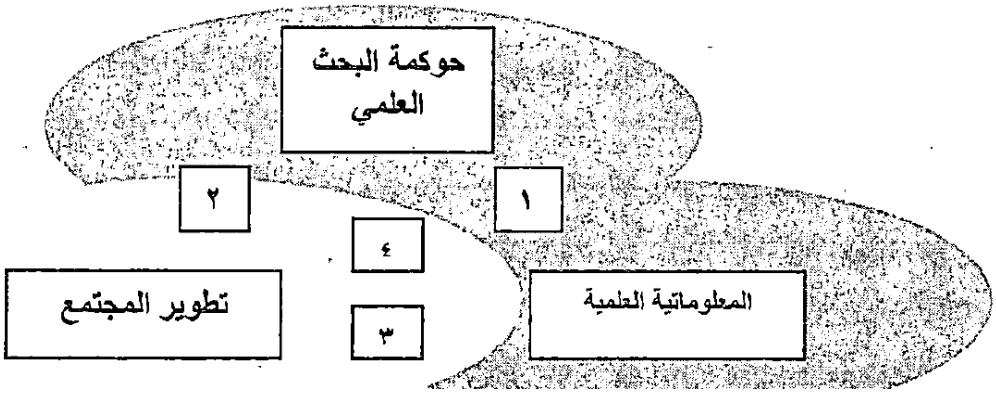

- استفاد الباحث عند إعداده هذا النموذج بدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلوماتية المحاسبية وسوق الأوراق المالية راجع (منتديات المركز الأكاديمي/ القاهرة www.ac.ly/vb/showthread.pp/ وحوكمة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية «islamfin.go-forum.net،

يلاحظ على الشكل السابق ما يلي:

أن المنطقة (١) تمثل الدور المتبادل بين كل من حوكمة البحث العلمي وبين المعلوماتية العلمية بصفة عامة بعيداً عن علاقتها بتطوير المجتمع، في حين تمثل المنطقة (٢) الأثر المتبادل بين تطبيق حوكمة البحث العلمي وانعكاساتها على تطوير المجتمع بصفة عامة بعيداً عن دور المعلوماتية العلمية، أما المنطقة

(٣) فإنها تمثل الأثر المتبادل بين المعلوماتية العلمية وتطوير المجتمع متمثلاً في تأثير المعلوماتية علي الوصول إلي البدائل الملائمة في حين تمثل المنطقة رقم (٤) وهي منطقة الأداء التميز وهي محل اهتمام الباحث، لأنها نقطة التقاء وترابط العناصر الثلاثة والتي تتمثل في التطبيق الفعال لحوكمة البحث العلمي وما ينتج عنها من توفير المعلوماتية العلمية ذات الجودة العالية ومن ثم عملية تنشط تطوير المجتمع، تمثل هذه المنطقة الهدف الذي يسعى البحث إلي تحقيقه حتى تكتمل منظومة الأداء الشامل والمتطور للبحث العلمي داخل المجتمع.

ووجود المنطقة (٤) أصبح أمراً ضرورياً لأنه لا يتصور وجود وحدة بحثية تقوم بتطبيق حوكمة البحث العلمي ولا تنتج استراتيجية ذات معايير جودة عالية ولا يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تطور المجتمع.

أحد عشر– النتائج والتوصيات:

١– الثقة في المعلوماتية العلمية التي توفرها التقنية الحديثة والقدرة على الإبداع والابتكار أثناء البحث وتجميع المادة العلمية خاصة خلال العمل الميداني العلمي. الرشد في النتائج والتوصيات بمعنى أدق كبح جماح الباحث ويلتزم بالواقعية والمنطقية.

٢– أن حركة البحث العلمي بإيجاز تعني أن يكون العمل العلمي في إطار كامل من الشفافية والضوابط المنهجية والفنية مع مراعاة المعايير العلمية والشروط الجديدة وصلاحية المعلومات العلمية وذلك من خلال مجموعة من المعايير نحددها فيما يلي بإيجاز:

أ– معايير رقابية وهنا يتأكد دور المشرف أو ممثل هيئة التدريس بما لديه من خبرة معرفية ومنهجية مع إفساح المجال لإطلاق العنان للباحث في التفكير العلمي الاستراتيجي.

ب– معايير مهنية وهي ترجع إلى مجموعة من المعايير الأدبية والأخلاقية وما تنص عليه من قواعد أخلاقية واضحة في نماذج المراجعة من خلال معايير مكملة للمعلوماتية

ت– المعايير الفنية وهي تجمع بين قدرتين الأولى قدرة الباحث وكفاءته والثانية مصداقية وجدية هيئة الإشراف على البحث أو الرسالة وتنعكس هذه المعايير محتمة على الباحث أولاً من حيث:

٣– أن من الدوافع الهامة والأساسية لتطبيق حوكمة البحث العلمي هو إعادة الثقة في المعلوماتية العلمية وإحكام الرقابة عليها، للارتقاء بمفهوم جودة هذه المعلوماتية من الجودة ذات المعيار الواحد إلى تحقيق

الجودة ذات المعايير المتعددة مما يعني تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلوماتية العلمية بما يسهم في تحقيق تطور المجتمع.

ويرى الباحث أن هذه المعايير مجتمعة هي السبيل لاستشراف المستقبل أي خلق كوادر علمية وبحثية قادرة على المشاركة في بناء استراتيجيات لتطوير المجتمع.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث اقتراح التوصيات الأتية:

١- التخطيط والتنسيق الاستراتيجي لدعم استراتيجية البحث العلمي لإعداد خططها الاستراتيجية المرتكزة على معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في إطار استراتيجية التنمية المستدامة للمملكة تدريجيا وبالمراحل.

٢- مراعاة استراتيجية البحث العلمي في الجامعات، متطلبات التنمية في البلدان النامية في استراتيجيات التنمية حتي ٢٠٣٠م عند وضع أنظمة ومعايير ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي.

٣- الاستفادة من التطورات والمستجدات الحادثة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها في تعزيز جودة التعليم (خاصة مجال البحث العلمي).

٤- التركيز في برامج الدراسات العليا علي صقل مهارات البحث العلمي ومهارات التفكير الاستراتيجي، حيث تعد مخرجاتها من أهم معايير الجودة الدولية طبقا لمقياس شنغهاي ومقياس الاتحاد الأوربي.

٥- وضع برامج تدريب إبداعي من خلال خلق ثقافة جديدة للتطوير والإبداع تطوير ثقافة الأفكار

٦- توفير الدعم المعلوماتي لمؤسسات التعليم العالي للعمل على تطوير أدائها في إطار منظومة

٧- الحاجة الماسة لوضع ضوابط لمعايير وحوكمة البحث العلمي "نظم البحوث كبداية"

٨- الاستفادة مما توفره المعلوماتية وتقنية الاتصالات الحديثة لوضع نماذج لحوكمة البحث العلمي بما ينعكس علي خطط تنمية وتحديث المجتمع العلمي والحقل الأكاديمي

المراجع والهوامش

أولاً– المراجع العربية:

أبو قحف، عبد السلام، (١٩٩٢): سياسيات الأعمال، المكتب العربي الحديث الإسكندرية.

أخلاقيات البحث العلمي، (٢٠٠٨): المركز القومي لتنميه قدرات أعضاء هيئه التدريس) القاهر.

أخلاقيات وآداب المهنة في الجامعات، (٢٠٠٨): مشروع تنميه قدرات أعضاء هيئه التدريس، القاهرة.

بن سعيد، خالد بن سعد عبد العزيز (١٩٩٧): إدارة الجودة الشاملة تطبيقات على القطاع الصحي، العبيكان للطباعة والنشر. الرياض.

البيلاوي، حسن، (١٩٩٦): إدارة الجودة الشاملة في التعليم بمصر، مؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن الحادي والعشين، مركز إعداد القادة، القاهرة.

الحولي، سيد محمد، (١٩٩٥): استراتيجية العمليات وإدارة الجودة الملكية، جامعة عين شمس القاهرة.

الحملاوي، رشاد، (١٩٩٥): إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق بحث منشور، في الندوة الأولي لإدارة الأزمات، جامعة عين شمس، القاهرة،

الركابي، جودت، ٢٠٠٧، منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية، عمان العلوي، حسين محمد (١٩٩٨)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

الكناني، بدر الدين ١٩٩٩،، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، دار الكتب العلمية، لبنان، [د.ت].

اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي، ١٤٣٤هـ إرشادات أخلاقيات البحث العلمي، جامعة الملك فيصل، الإصدار الأول، ١٤٣٤هـ.

الهلالي الشربيني، (١٩٩٨): إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، رؤية مقترحة /مجلة كلية التربية، المنصورة، العدد ١٣٧.

جورج، ستيفن، (١٩٩٨): إدارة الجودة الشاملة، الاستراتيجيات، ترجمة حسين حسنين دار النشر والتوزيع، عمان.

حسان، حسان محمد، (١٩٩٤): (ضبط جودة التعليم: مفهومه، أهميته، وعلاقته بالمدخلات والمخرجات والنظرة النقدية"، ندوة ضبط جودة التعليم العام في دولة الكويت بين الواقع والطموح، الكويت.

حلاوة، جمال، (٢٠١٠): دار طه جامعة القدس، معهد التنمية المستدامة دائرة العلوم التنموية، فلسطين.

درويش، محمد، (٢٠٠٢): إدارة الإنتاج والعمليات، جامعة عين شمس القاهرة.

زين الدين، فريد، (١٩٩٦): المنهج العلمي للتطبيق، إدارة الجودة الشاملة – جامعة الزقازيق.

زايد، أحمد عبد الله (٢٠١٠): تصميم البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

سعيد، خالد بن سعد عبد العزيز (١٩٩٧)، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات على القطاع الصحي، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض:

("ضبط جودة التعليم ١٩٩٤: مفهومه، أهميته، وعلاقته بالمدخلات والمخرجات والنظرة النقدية"، ندوة ضبط جودة التعليم العام في دولة الكويت بين الواقع والطموح: مركز البحوث التربوية والمناهج وزارة التربية. الكويت.

عبد الجواد، عصام الدين نوفل (٢٠٠٠). "ضبط الجودة الكلية وتطبيقاتها في مجال التربية"، مجلة التربية، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية الكويتية، السنة (٩)، العدد (٣٠ (الكويت.

عوده، خليل، ٢٠٠٧، نموذج في ضبط معايير الجودة في التعليم الأكاديمي. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

غنيم، أحمد محمد، (٢٠٠٩): إدارة الجودة الشامل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع القاهرة. ٧٩، عصر المعلومات القادم، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة،

محمود، أحمد محمود، (٢٠٠٩): معايير ونظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، مدخل لتطبيق معايير ونظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، القاهرة، .

محفوظ، محمد، (٢٠٠٤): إدارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر – عمان.

مشروع ضمان الجودة والاعتماد، ٢٠٠٥، دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي – جمهورية مصر العربية، ديسمبر ٢٠٠٥ /القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.)

مركز البحوث التربوية والمناهج وزارة التربية. ١٩٩٤،، الكويت.

مزهودة، عبد المليك، ١٩٩٩، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقيم. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خضر سكره، العدد الأول.

ملحس، ثريا عبد الفتاح، ١٩٩٨م، منهج البحوث العلمي للطلاب الجامعيين، الطبعة السادسة، دار البشير، مؤسسة الرسالة، بيروت،

مور، هريت، (١٩٩١) مور حلقات الجودة: تغيير انطباعات الأفراد في العمل، ترجمة زين العابدين عبد الرحمن الحفظي، مراجعة سامي علي الفرس، الرياض: معهد الإدارة العامة

نجريوبوتب، نيكولاس (٢٠٠١)، هكذا يصنع المستقبل الوطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

Crosby b., 1999 pp 32-35 quality is free the art law making quality certain new York: Me Grow-Hill Book Co 1999 pp 32-35

Dressel, P.L. (1987). Handbook of Academic Evaluation, San Francisco: Jossey-Bass.28 - Gaucher, E.J. & R.J. Coffey Total quality in Health-Care: From Theory to Practice, San Francisco: Jossey-Bass Inc. publishers (1993) PP43-45.

Deming, W.E, (1982)pp 68-70. Quality, productivity, and Competitive Position, Cambridge Mass: Massachusetts Institute of Technology. (1982) pp 68-70

Jouran, M, '.1992 PP42-44,.the steps for planning quality into goods and services; the free press '.1992 PP42-44

5-Juran, Mm. (1992) PP67-68.on Quality by Design: the Steps for planning Quality into Goods and Services, New York: the free press. (1992) PP67-68

Ishikawa, Km. (1985).pp97-99. What is Total Quality Control? The Japanese Way, Translated by David Lu, London: Prentice-Hall International.. (1985).pp97-99

OECD, 2004, Principles of Corporate Governance, 2004.

Senge, P.M,. (1991).pp308-310 The fifth discipline: the Art and Structure of Learning Organization, New York, Currency Doubleday. (1991).pp308-310

المواقع الإلكترونية:

(http: //www. abahe.co.uk)

(www. ac.ly/vb/showthread.pp)

(http://www. faculty.mu.edu.sa)

(islamfm.go-forum.net) 4